

11 December 2000  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

### محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بعلي . . . . . (الجزائر)  
ثم: السيد نيهاموس (نائب الرئيس) . . . . . (كوستاريكا)  
ثم: السيد بعلي (الرئيس) . . . . . (الجزائر)

### المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض (تابع)  
تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيائها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى  
Chief, Official Records Editing  
.Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

### المناقشة العامة (تابع)

الأطراف إلى متابعة القرارات التي اتخذها مؤتمر الاستعراض وإلى أن توصي تلك الدول، تحقيقاً لذلك الهدف، بزيادة عدد الاجتماعات السنوية في عملية الاستعراض من ثلاثة اجتماعات إلى أربعة مع زيادة التركيز على عدد قليل من الموضوعات المحددة. وذكر أن برنامج العمل سيتضمن أيضاً مقترحات بشأن وضع استراتيجية شاملة لمعالجة مسألة المواد الانشطارية، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أغراض صنع الأسلحة النووية؛ وتشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ واستعراض المعلومات المتعلقة بتخفيضات الأسلحة النووية الاستراتيجية، بما في ذلك عملية معاهدة "ستارت"؛ وتشجيع زيادة الشفافية بالنسبة للأسلحة النووية التكتيكية وتدمير تلك الأسلحة؛ وحث الدول على أن توقع، وتصدق، على البروتوكول الإضافي الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو البروتوكول المتعلق بالضمانات الشاملة؛ وزيادة الشفافية بالنسبة لضوابط التصدير المتعلقة بالمواد النووية.

٤ - وأردف قائلاً إن التجارب النووية التي أجرتها باكستان والهند في عام ١٩٩٨ قد أبرزت أهمية تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاع والتوتر الإقليميين، وأهمية أخذ مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الاعتبار عند معالجة المسائل الإقليمية. وبالنظر إلى أن المسألة الإقليمية الوحيدة المعروضة على المؤتمر هي الحالة في الشرق الأوسط فإنه ينبغي أن تُعالج في اجتماعات الاستعراض السنوية مجموعة من المسائل الإقليمية تكون أكثر طموحاً وتوازناً بحيث تشمل الحالة في جنوب آسيا. وقال إنه من المهم أيضاً معالجة الأوضاع الإقليمية التي تتمتع فيها أطراف المعاهدة عن الوفاء بما عليها من التزامات.

١ - السيد جاغلاند (النرويج): شدّد على أن نزع السلاح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يقل أهمية عن عدم الانتشار النووي، وأكد من جديد دعم حكومته الكامل للأهداف التي حُدّدت في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥. وقال إن الاختبارات التي أُجريت من جانب باكستان والهند، والتأخر في بدء عملية معاهدة "ستارت" - ٢، ووصول المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى طريق مسدود، والتأخير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تدعو جميعها إلى إضافة زخم جديد ووضع تدابير جديدة ومحدّدة لعدم الانتشار ونزع السلاح. وأشار إلى أن تزايد أهمية الأسلحة النووية في السياسات الدولية يمثل اتجاهًا يجب عكسه.

٢ - واستمر في حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تكون الأهداف العامة للمؤتمر الحالي هي المحافظة على نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ والاستفادة منها، وإحياء وتحسين إجراءات العمل من أجل تعزيز عملية معاهدة عدم الانتشار، وتحسين الأعمال الموضوعية للعملية من خلال مبادرات وتدابير مقبولة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وقال إنه مما له أهمية حيوية وضع برنامج عمل لفترة الخمس سنوات المقبلة، وزيادة التركيز على المسائل الإقليمية، ووضع استراتيجية شاملة لمعالجة مسألة المواد الانشطارية.

٣ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أوجه القصور الموجودة في عملية الاستعراض المعزّزة وإلى أن المبادئ والأهداف التي اعتُمدت في عام ١٩٩٥ لم تتحقق إلى حد بعيد فإن النرويج ستقدّم إلى المؤتمر الحالي اقتراحاً لبرنامج عمل. وأضاف أن برنامج العمل المقترح سيدعو الدول

التزاع. وأضاف قائلاً إن الحالة تدعو إلى زيادة الشفافية وإلى وضع برنامج لتدمير الرؤوس الحربية ووضع إجراءات للتحقق. وذكر أن القرارين الفرديين اللذين أُخذتا في عام ١٩٩٩ من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لإزالة الأسلحة النووية التكتيكية ينبغي إعادة تأكيدهما ووضع جدول زمني لتنفيذهما. وأشار إلى أن هناك عددا كبيرا من الغوّاصات التابعة للاتحاد الروسي السابق وهي غوّاصات أصبحت عتيقة واستُغني عنها وأنتجت على مر السنين كميات هائلة من النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك التي تمثل تهديدا للبيئة. وذكر أن النرويج قد عرضت أن تتعاون مع الاتحاد الروسي للتعجيل ببناء هيكل أساسي لإزالة تلك المواد وتخزينها. واختتم حديثه قائلاً إن هذه المهمة هي مهمة معقّدة للغاية وباهظة التكلفة ويحتاج تنفيذها إلى جهد دولي واسع النطاق، وأنه تحقيقاً لهذا الهدف بدأت النرويج في إجراء مفاوضات مع الاتحاد الروسي وعدد من البلدان المانحة المحتملة.

٨ - **تولى السيد نيهاموس (كوستاريكا)**، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٩ - **السيد إنخسيخان (منغوليا)**: قال إنه على الرغم من وجود خطر الانتشار الأفقي وظهور رادع نووي جديد وعقائد واستراتيجيات تسمح باستخدام الأسلحة النووية فإن وفده متفق تماماً مع الرئيس في أنه يتعيّن ألاّ يستسلم المجتمع الدولي للتشاؤم. وقال إن وفده يرحّب بالاتجاهات الأخرى الأكثر إيجابية، بما في ذلك تخفيض الترسانات النووية غير الاستراتيجية من جانب دولتين كبيرتين حائزتين للأسلحة النووية وعقدتهما لاتفاقات ثنائية بشأن الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها واتفاقهما من حيث المبدأ على إجراء المزيد من التخفيضات؛ والفتوى التي أصدرتها في عام ١٩٩٦ محكمة العدل الدولية بشأن مدى قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ واعتماد الأغلبية الساحقة

٥ - وواصل حديثه قائلاً إن وفده سيقدم اقتراحاً بوضع إطار دولي لمعالجة مسألة المواد الانشطارية، وهو اقتراح يشمل فرض حظر على إنتاج مواد انشطارية في المستقبل لصنع الأسلحة، والتحقق من عدم تحويل فائض المخزونات العسكرية من المواد الانشطارية إلى برامج الأسلحة، ووضع مقاييس للسلامة ومراقبة اليورانيوم عالي التخصيب الذي يُنتج لأغراض خلاف صنع المتفجرات، والتدابير الطوعية للشفافية بالنسبة للمخزونات العسكرية من المواد الانشطارية. وذكر أنه ينبغي أن تُعالج هذه المسائل بالتوازي مع المفاوضات التي تُجرى في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو بمعزل عن تلك المفاوضات التي لم تبدأ بعد للأسف.

٦ - واستمر في حديثه قائلاً إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها مسؤولية خاصة بالنسبة لتخفيض ترساناتها وزيادة الشفافية فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الحالية، والتخفيضات المزمع إجراؤها، والسياسات النووية. وقال إن وفده يرحّب بالقرارات التي اتخذها مؤخرًا دوما الاتحاد الروسي بشأن معاهدة "ستارت" - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويشجّع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ تدابير أخرى بشأن مراقبة الأسلحة الاستراتيجية وذلك، بصفة خاصة، بزيادة الشفافية فيما يتعلق بمخزونات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية حسبما اتفق عليه الرئيسان كلينتون وبلتسين في مؤتمر القمة الذي عُقد في هلسنكي في عام ١٩٩٧. وذكر أنه سيكون من دواعي الأسف أن تؤدي الشكوك الحالية التي تحيط بقبالية معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية للتطبيق إلى زيادة الحالة سوءاً.

٧ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي تركيز مزيد من الاهتمام على مخاطر الأسلحة النووية التكتيكية التي يمكن وزعها بسرعة والتي تلعب دوراً في زعزعة الاستقرار في مناطق

من الجهود لوضع صك دولي مُلزم قانونا وينص على تقديم تأكيدات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وشدد على أهمية جعل المعاهدة معاهدة عالمية وناشد إسرائيل وباكستان وكوبا والهند أن تصبح أطرافا في المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

١٢ - واستطرد قائلا إن منغوليا تؤيد بقوة نُظُم الضمانات المعززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعم البروتوكول الإضافي الذي يهدف إلى تحسين عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة وتعزيز تلك العمليات. وذكر أن منغوليا تعمل مع الوكالة من أجل عقد بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها؛ وسوف تقوم مجموعة من الخبراء المنغوليين قريبا بزيارة مقر الوكالة في هذا الصدد. وقال إن منغوليا تقوم أيضا بإضفاء الطابع الرسمي على مشاركتها في نظام الرصد الدولي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشار إلى إن حكومته تُعلق أهمية بالغة على مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وترحب، لذلك، باعتماد لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لمبادئ وتوجيهات بشأن إنشاء تلك المناطق.

١٣ - واستمر في حديثه قائلا إن منغوليا قد أعلنت أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢، كما أن قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية" قد اعتمد في عام ١٩٩٨ بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأشار إلى أن هذا يُظهر أنه من الممكن تعزيز عدم الانتشار إذا حظي إجراء تتخذه دولة ما من جانب واحد بتأييد جيرانها المباشرين والمجتمع الدولي. وذكر أنه كخطوة أخرى، اعتمد البرلمان المنغولي، في شباط/فبراير، تشريعا خاصا بشأن مركز البلد كبلد خال من الأسلحة النووية، وهو تشريع حظي بالتأييد من جانب الأمين العام وحركة بلدان عدم الانحياز في

من الدول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها من جانب ٥٥ دولة، بينها منغوليا؛ ونتائج مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥.

١٠ - ومضى في حديثه قائلا إن منغوليا ترحب أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤخرا دوما الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة "ستارت" - ٢ وبانضمام تسعة بلدان، مؤخرا، إلى معاهدة عدم الانتشار. وذكر أن وفده يعلق أهمية كبيرة على مؤتمر عام ١٩٩٥ التاريخي ويعتقد أنه ينبغي أن يعزز المؤتمر الحالي القرارات التي اتخذها ذلك المؤتمر. وأضاف قائلا إن موقف بلده بشأن نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ ينعكس بصفة عامة في وثائق حركة بلدان عدم الانحياز، وبينها الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الثالث عشر الذي عُقد مؤخرا في قرطاجنة بكولومبيا. وقال إن وفده يعتقد، بصفة خاصة، بأنه يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تعمل على تحقيق هدي عدم الانتشار ونزع السلاح بشكل دقيق بما يتفق تماما مع أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

١١ - وأردف قائلا إنه تجاوبا مع القرار الذي اتخذته الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة "ستارت" - ٢ ينبغي أن تصدق الولايات المتحدة على معاهدة حظر التجارب النووية. وقال إن منغوليا تناشد هذين البلدين أن ينظرا في تنفيذ معاهدة "ستارت" - ٢ تنفيذا كاملا وأن يبدأ في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة "ستارت" - ٣ التي ينبغي في نهاية المطاف أن تشمل أيضا الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وأضاف قائلا إن دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن وإحياء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لهما أهمية بالغة. وقال إن وفده يحث أيضا مؤتمر نزع السلاح على مضاعفة

بالجهود الفردية والثنائية التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية للالتزام بالمواد ذات الصلة من المعاهدة. وأضاف أن تركيا ترحب أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤخرا دوما الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة "ستارت" - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتأمل في أن تؤدي تلك الخطوة إلى البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة "ستارت" - ٣ وفي أن يكون لها أثر إيجابي على عمليات أخرى لمراقبة الأسلحة.

١٦ - واستمر في حديثه قائلا إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس الترتيبات التي اتفق عليها بحرية بين الدول في مناطقها، سيؤدي إلى تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين. وقال إن تركيا ترحب بالخطوات التي اتخذتها الدول لإنشاء مناطق جديدة وتؤيد تأييدا كاملا المبادرة التي قُدمت من جانب أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في عام ١٩٩٨ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ودكر أن بلده قد أعرب بشكل متكرر عن قلقه إزاء تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي أُجريت في منطقة جنوب شرقي آسيا في السنوات الأخيرة والتي كانت لها مضاعفات خطيرة بالنسبة للسلم والاستقرار الإقليميين والعالميين.

١٧ - واستطرد قائلا إن انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط يشكل تهديدا ملموسا. وقال إن تركيا لها روابط تاريخية عميقة الجذور مع منطقة الشرق الأوسط وتحفظ بعلاقات ودية مع جميع بلدان وشعوب المنطقة. وأضاف أن تركيا تشترك في الجهود الجماعية التي تهدف إلى وضع تدابير لإزالة التهديد النووي. ودكر أنه ينبغي أن يبحث مؤتمر عام ٢٠٠٠ اتخاذ خطوات موضوعية أخرى لفترة الخمس سنوات القادمة وأن يتناول الأهداف

اجتماعها الوزاري الذي عُقد مؤخرا. واحتتم حديثه قائلا إن منغوليا تعمل، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، على استكشاف سبل ووسائل لمعالجة بعض المسائل التي لها صلة بشواغلها الأمنية الأوسع نطاقا وذلك لتعزيز مركزها كبلد خالٍ من الأسلحة النووية.

١٤ - السيد أورهون (تركيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تمثل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار العالمي والقاعدة الأساسية لترع السلاح النووي. وأضاف قائلا إنه على الرغم من ذلك فإن الدول الأطراف ستظل معرضة للمخاطر ما لم يتم، وإلى أن يتم، الالتزام بالمعاهدة عالميا. وقال إنه لذلك فإن تركيا تحث جميع الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة على أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. وذكر أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد أسهم إسهاما إيجابيا في منع انتشار الأسلحة النووية ودعم عملية نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وأشار إلى أن تركيا قد وقّعت على الاتفاقية في نفس يوم فتح باب التوقيع عليها واستكملت عملية التصديق في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن عجز مؤتمر نزع السلاح عن البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية هو مصدر لخيبة الأمل وأن بلده يأمل في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح قريبا في إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة. وذكر أن إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن وضع ترتيبات فعّالة للضمانات الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية سيمثل أيضا خطوة هامة. وقال إن تركيا تُعلّق أهمية بالغة على التزام جميع الدول الأطراف بالوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في عام ١٩٩٥ وترحب

الأمن القومي بسبب تطورات سلبية وقوى تدميرية أخرى يزيد كثيرا عن التهديد الذي تعرّض له نتيجة لعدم الالتزام بنظام عدم الانتشار.

٢١ - واستطرد قائلاً إنه من الممكن أن يحقق مؤتمر عام ٢٠٠٠ نجاحاً إذا ما أقر المؤتمر تماماً بأن الوضع الأمني الدولي قد تغيّر تغيّراً كاملاً منذ عام ١٩٩٠ ولا يزال آخذاً في التغيّر بسرعة. فالعالم مقبل على فترة تعاون وتكامل، كما أن قوى العولمة ستفرض سيطرتها في السنوات المقبلة. ودكّر أن هذه القوى تساعد على الالتزام التزاماً دقيقاً بنظام عدم الانتشار ومراقبة الأسلحة وأن من لا يدركون هذه الحقيقة سيترضون للتهميش. وأشار إلى أن الالتزام بالمعاهدة هو، لذلك، إسهام هام في تعزيز العلاقات الدولية بصفة عامة وفي دعم التعاون الدولي وترسيخ التعددية وخاصة في الأمم المتحدة.

٢٢ - وواصل حديثه قائلاً إن الأولوية الأساسية لحكومته تتمثل في الاندماج في هياكل منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي وعضوية الاتحاد الأوروبي و"منظمة حلف شمال الأطلسي" ("ناتو"). وأضاف قائلاً إن التزام بلده والدول الأخرى في المنطقة بالمعاهدة ضروري من هذه الناحية؛ وإنه من المهم أيضاً أن تُنفذ بالكامل قرارات الجمعية العامة التي تقدمت بها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وآخرها القرار ٦٢/٥٤. فقد أكّدت الجمعية العامة على أهمية الجهود الإقليمية التي تُبذل في منطقة جنوب شرقي أوروبا بشأن مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة. ودكّر أن الاتفاق المتعلق بالمحافظة على الاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا يمثل واحدة من أهم وسائل تحقيق تلك الأهداف.

٢٣ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن خطر استخدام الأسلحة النووية أخذ في التضاؤل فإن التهديد باستخدامها

التي لم تتحقق منذ عام ١٩٩٥. وقال إنه يجب أن يُنفذ في هذا السياق "القرار المتعلق بالشرق الأوسط".

١٨ - وأردف قائلاً إن تركيا تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تعزيز الضمانات هو عنصر هام في مراقبة الأسلحة النووية وعدم الانتشار وتشعر بالقلق العميق لأن ٥٤ طرفاً من أطراف المعاهدة لم تضع موضع التنفيذ، بعد، اتفاقاً للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف قائلاً إن الأحداث التي أعقبت حرب الخليج قد أثبتت وجود حاجة إلى ضمانات إضافية من أجل منع تحويل المواد أو المعدات النووية التي اشترت للأغراض السلمية إلى أنشطة تحظرها المعاهدة. وقال إن بلده يستعد لعقد بروتوكول إضافي في المستقبل القريب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات.

١٩ - ومضى في حديثه قائلاً إن أفضل وسيلة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية هي تطبيق تدابير الحماية المادية. ودكّر أن تركيا تأمل في تعزيز خدمة الحماية المادية الدولية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيع نطاقها. واحتتم حديثه قائلاً إن مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانغر قد قامت بأعمال قيّمة لتعزيز الشفافية وتشجيع الحوار والتعاون فيما بين جميع الأطراف وإن تركيا قد انضمت إلى لجنة زانغر وفي سبيلها إلى أن تصبح عضواً في مجموعة المصدرين النوويين.

٢٠ - السيد كالفوسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن آراء وفده تتطابق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل البرتغال الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إنه في عام ١٩٩٥ أيد بلده تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وأضاف أن المقرر ٣ الذي أصدره مؤتمر عام ١٩٩٥ له أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز نظام عدم الانتشار. ودكّر أنه في مناطق كثيرة كان التهديد الذي تعرّض له

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إنه مما يدعو للأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وأضاف أن أحد الأسباب هو طرق العمل العتيقة التي يستخدمها المؤتمر والتي لم تتغير عما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم التغلب على المصاعب الراهنة. وقال إنه في مجال نزع السلاح النووي يعتبر تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة "ستارت" - ٢، الذي طال انتظاره، تطوراً محموداً ينبغي أن يؤدي إلى البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة "ستارت" - ٣ وتحقيق تقدّم بشأن مسائل أخرى من بينها الحالة الراهنة للعلاقات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة في مؤتمر نزع السلاح. وأضاف أنه حتى الآن رفضت الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتفاوض مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأن توقع أنها ستغير موقفها ليس توفّعوا واقعيًا. غير أن هذا لا يعني أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يتعيّن عليها أن تتخلّى عن هدف إزالة الأسلحة النووية. وقال إنه يتعيّن على تلك الدول أن تسعى إلى تحقيق ذلك الهدف، بمشاركة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، عاجلاً وليس آجلاً.

٢٦ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن يعيد مؤتمر عام ٢٠٠٠ تأكيد أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقال إنه مما يؤسف له أنه لم يتحقق تقدّم من هذه الناحية في الشرق الأوسط، حسبما دعا إليه في عام ١٩٩٥ "القرار المتعلق بالشرق الأوسط"؛ كما أن هناك حاجة إلى أن يولي المؤتمر اهتماماً خاصاً للضمانات وللإستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو مجال له أهمية بالغة بالنسبة لغالبية الدول الأطراف. وذكر أنه ينبغي الإصرار على وضع ضمانات شاملة وتحقيق مزيد من الشفافية في ضوابط تصدير المواد

لا يزال على أشده. ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أخذ في التزايد وينبغي تشجيعه. وذكّر أن هذا العنصر، إضافة إلى تزايد القدرة في مجال التكنولوجيا النووية، سيزيد من عدد البلدان القادرة على إنتاج الأسلحة النووية. وقال إنه يجب أن يعالج نظام عدم الانتشار هذا الخطر، كما يجب أن تعمل الدول الأطراف في المعاهدة على درء ذلك الخطر، وفقاً لأحكام المعاهدة وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأضاف أنه بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الاهتمام الأساسي ينصب على زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار والاتفاق على تدابير من شأنها أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على الوضع الأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أن وفده يشدد على أن نزع السلاح له تأثير مفيد من هذه الناحية على تعبئة الموارد لصالح التنمية.

٢٤ - وأكد أهمية انضمام تسع دول إلى المعاهدة منذ عام ١٩٩٥. وقال إنه ينبغي أن يبحث المؤتمر ضرورة انضمام أربع دول أخرى إلى المعاهدة. وقال إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لها علاقات ممتازة مع تلك البلدان جميعها، وهي علاقات كانت، من الناحية التقليدية، لصالح الالتزام الكامل بميثاق الأمم المتحدة الذي يُعتبر ركيزة أساسية للمعاهدة. وذكر أن بلده قد صدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأضاف قائلاً إن توقيع، وتصديق، دول عديدة على المعاهدة هو أمر مشجّع وإن تصديق الاتحاد الروسي مؤخراً على المعاهدة يمثل حافزاً هاماً لدول أخرى كانت ريادتها في اعتماد تلك المعاهدة موضعاً للثناء الشديد، وبينها الولايات المتحدة الأمريكية.

بما فيها جهود تتعلق بالبحث والتطوير والاختبار، مستمرة. وذكر أن وجود خطط لنشر شبكة قذائف دفاعية واحتمال وضع أسلحة نووية في الفضاء الخارجي هما سببان آخران للقلق. وأشار إلى أن عدم الإقرار بسوء الأوضاع سيؤدي إلى تعميق الإحباطات.

٢٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه من المهم للغاية أن يُعكس اتجاه الاعتقاد المتزايد بأن قيمة معاهدة عدم الانتشار مشكوك فيها وبأن المعاهدة أصبحت أداة لتعزيز مصالح حفنة من الدول. وأضاف أنه يجب أن يعتمد المؤتمر قرارات بشأن مسائل مثل التأكيدات الأمنية ووضع تدابير لتشجيع نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، والاتفاق على برنامج مرحلي لترع السلاح النووي. وذكر أنه ينبغي أن تحدّد الوثيقة الختامية سلسلة من الأهداف التي يتعيّن إنجازها بحلول عام ٢٠٠٥، ومنها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب جميع الدول المحدّدة فيها وعددها ٤٤ دولة، ووقف الاختبارات دون الحرجة، وإبرام معاهدة غير تمييزية وعالمية التطبيق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٠ - وأردف قائلاً إنه يجب أيضاً أن يعيد المؤتمر تأكيد تكامل، وأهمية، معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وأضاف أنه لتقليل الخطر النووي يجب إلغاء وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب ونزع الرؤوس الحربية النووية من وسائل إيصالها، وإزالة الأسلحة النووية التكتيكية، وسحب الخطط الرامية إلى وزع أسلحة في الفضاء الخارجي، واعتماد تدابير لتحقيق مزيد من الشفافية بالنسبة للمسائل التي لها صلة بالأسلحة النووية، والبدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بغية تحقيق تخفيضات أكبر. وقال إنه يجب أن يتأكد المؤتمر من أن الدول التي تخلت عن الأسلحة النووية

التي لها صلة بالأسلحة النووية، كما ينبغي تشجيع جميع أطراف المعاهدة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أنه ينبغي ألا تكون الجهود الرامية إلى تطوير مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة عائقاً من هذه الناحية. واحتتم حديثه قائلاً إنه ينبغي مع ذلك معالجة مخاطر المحطات النووية العتيقة على أساس التعاون الدولي.

٢٧ - السيد ويسنومورتي (إندونيسيا): قال إن مهمة المؤتمر بالنسبة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار والمقررات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٩٥ قد أصبحت أكثر صعوبة نتيجة لعجز اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ عن التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل موضوعية نتيجة لوجود خلافات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأضاف أنه قد تحقق، مع ذلك، تقدّم في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. وذكر أن زيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وموافقة دوما الاتحاد الروسي على التصديق على المعاهدة الثانية لتخفيضات الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت - ٢")، ودمج المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، ووضع لجنة نزع السلاح لمبادئ توجيهية بشأن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، كانت جميعها مصدراً للتشجيع بالنسبة لوفده.

٢٨ - واستطرد قائلاً إنه من ناحية أخرى فإن مصداقية نظام عدم الانتشار قد أضررت بشكل خطير نتيجة لتطورات مثل إجراء تجارب نووية في منطقة جنوب آسيا. وبالإضافة إلى هذا فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لم تبدأ، ولا تزال الجهود الرامية إلى تحديث الترسنات النووية،

باعتبارها الدول التي قدمت مشروع القرار المتعلق بالشرق الأوسط، تقع على عاتقها مسؤولية خاصة بالنسبة لضمان تنفيذ ذلك القرار. وقال إنه مما يؤسف له أن إحدى دول المنطقة لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ولم تُخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء هيئة فرعية في المؤتمر لتحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها كي تلتزم جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بالمعاهدة.

٣٤ - واستمر في حديثه قائلاً إن هدي المعاهدة، وهما عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وأضاف أنه ليس من الملائم تعزيز نظام عدم الانتشار دون إيلاء الاعتبار الواجب لنزع السلاح. وقال إنه للمحافظة على تكامل المعاهدة يجب أن تُتخذ خطوات محددة ولا يمكن الرجوع فيها في اتجاه الإزالة الكاملة للترسانات النووية. وذكّر أن وفده يؤيد بقوة، من هذه الناحية، الاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز بإنشاء لجنة دائمة مفتوحة باب العضوية وتجتمع فيما بين الدورات لضمان تنفيذ أحكام المعاهدة. واحتتم حديثه قائلاً إن إندونيسيا على استعداد للإسهام في هذه العملية.

٣٥ - السيد النصر (قطر): قال إن مؤتمر عام ٢٠٠٠ قد أوحى بقدر كبير من الأمل والطموح اللذين لن يتحققا إلا من خلال قيام المشاركين في المؤتمر بأعمالهم في جو من الجدية والشفافية والالتزام الكامل من جانب الدول الأطراف بأحكام معاهدة عدم الانتشار ومجموعة الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر عام ١٩٩٥. وأضاف قائلاً إنه مما يؤسف له أن المجتمع الدولي هو أبعد ما يكون عن تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي حُدِّدت في الاتفاقية. وفيما يتعلق بالمقررات والقرارات التي اتخذت في عام ١٩٩٥ فإن هدف الالتزام العالمي بالمعاهدة لم يتحقق، والمفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد

ليست مستبعدة من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي.

٣١ - واستمر في حديثه قائلاً إن مؤتمر نزع السلاح له دور فريد، وهو دور يشمل اتخاذ خطوات متواضعة وواقعية ويمكن تحقيقها ويكون من شأنها الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار ووقف سباق التسلح الخطر الذي يلوح في الأفق. وفيما يتعلق بالتأكيدات الأمنية فإنه لن يكون من الممكن معالجة بواعث قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلا بعقد صك دولي مُلزم قانوناً. وذكّر أن هناك وسيلة أخرى لتشجيع إيجاد بيئة أمن مستقرة وهي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى تأييد إنشاء مثل تلك المناطق في شمال آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن المقرر المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ قد أكد من جديد الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في تطوير البحوث وإنتاج، واستخدام، الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وجعل قبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية شرطاً مسبقاً لنقل المواد والتكنولوجيا النوويتين. وذكّر أن توسيع نطاق المشاركة في إعداد ضوابط للصادرات التي لها صلة بالمواد النووية سيساعد في تبديد الاعتقاد بأن الغرض من تلك الضوابط يتجاوز عدم الانتشار وأنها تمس حقوق البلدان المتلقية فيما يتعلق بصنع القرار.

٣٣ - وأشار مع الارتياح إلى أن زيادة عدد البلدان التي تعقد بروتوكولات إضافية لاتفاقيات الضمانات التي عقدها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية آخذ في التزايد، غير أنه يشعر بالقلق من أن الوكالة تفتقر إلى التمويل اللازم لبرنامج التعاون التقني الخاص بها. وأضاف قائلاً إن الدول الوديعه،

إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتنعم فيه البشرية بالسلام والأمن والاستقرار.

٣٨ - السيد غوليف (أذربيجان): قال إنه بانتهاء المحاكمة العالمية وانتهاء الأيديولوجيات الدكتاتورية أتيحت للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتنفيذ عملية نزع السلاح ووقف موجة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأضاف أنه قد تحققت إنجازات مشهودة في هذه المجالات على مدى العقد الماضي، وخاصة إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن عقد مؤتمر عام ٢٠٠٠ يُظهر الالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء بدياجة المعاهدة وأحكامها. وأضاف أن المحافظة على تكامل المعاهدة هي عنصر أساسي في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وهو ما يجعل تحقيق عالمية المعاهدة أمراً له أولوية. وذكر أن وفده يدعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة، وخاصة الدول التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، إلى أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن ودون شروط. وقال إنه ينبغي التشديد على بذل كل جهد ممكن لوقف موجة انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن التطبيق المتناسك لنظام صارم لمراقبة الصادرات من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون إسهاماً كبيراً في هذا المجال.

٤٠ - وأردف قائلاً إن الالتزام بتخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف هو عنصر أساسي للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين ولتحقيق الأهداف الأساسية للمعاهدة. وقال إن أذربيجان ترحّب، لذلك، بالقرار الذي اتخذته دوماً الدولة في الاتحاد الروسي بالتصديق على معاهدة "ستارت" - ٢ وبالتدابير التي اتخذتها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية من أجل خفض مخزونها من الأسلحة النووية.

الانشطارية لم تبدأ بعد، ولم تتمكن اللجنة التحضيرية للمؤتمر من وضع أية توصيات جادة، كما أن إسرائيل لم تنضم بعد إلى المعاهدة، على الرغم من أن جميع الدول العربية في الشرق الأوسط قد فعلت ذلك، ولم تُخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي بكامله يعرف أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية وأسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن في منطقة الشرق الأوسط؛ كما أن التلوث الإشعاعي من مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات يمثل خطراً حقيقياً. وأضاف أنه مع ذلك فإن الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، تتجاهل هذه المشكلات. وقال إن إسرائيل بتعنتها قد وجّهت ضربة قوية للجهود المبذولة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وذكر أنه لذلك فإن قطر تدعو جميع البلدان إلى ممارسة الضغط لحث إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة ما لديها من أسلحة الدمار الشامل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ونُظّم إيصالها.

٣٧ - وأردف قائلاً إن الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها التزام أخلاقي بتقديم ضمانات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والدخول في مفاوضات بغية عقد اتفاق بشأن إزالة جميع الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محدّدة، والسماح بنقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية لمساعدتها في تحقيق الازدهار لشعوبها. وأعرب في نهاية حديثه عن أمل وفده في أن يصبح المؤتمر معلماً على الطريق إلى

أن السلامة النووية هي شرط أساسي مسبق لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن أذربيجان، التي اعتبرت مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أولوية لسياستها الخارجية، وقّعت، وصدّقت، على صكوك دولية مُلزِمة قانوناً وأسهمت في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال. وأضاف أنه على الرغم من أن بلده ليست لديه مواقع نووية أو مواد نووية خاضعة لولايته فإنه قد تقدم بطلب للانضمام إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك من أجل تعزيز تعاونه مع الوكالة. واختتم حديثه قائلاً إن أذربيجان، التي تقع في مفترق طرق تؤدي إلى مناطق معرّضة لنشوب اضطرابات، قد اتخذت جميع الاحتياطات اللازمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية، لمنع تحويل أية مكُونات ومواد وتكنولوجيا لها صلة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها عبر أراضيها.

٤٤ - السيد السندي (اليمن): قال إن معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار على مدى الثلاثين عاماً الماضية، قد حققت منافع لجميع الدول. وأضاف أنه في مؤتمر الاستعراض والتמיד لعام ١٩٩٥، الذي اتفقت فيه الدول الأطراف على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى واعتمدت عدداً من المقررات والقرارات، وبينها "القرار المتعلق بالشرق الأوسط"، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تخفيض ترساناتيهما النوويتين؛ كما أن دوماً الاتحاد الروسي قرر، مؤخراً، التصديق على معاهدة "ستارت" - ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة قد انضمت من جانبها إلى معاهدة عدم الانتشار، وهو ما يعد خطوة إلى الأمام في اتجاه تحقيق عالمية المعاهدة.

وأضاف أن أذربيجان تشي على أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان لما قدمته من إسهام في تنفيذ المادة السادسة من الاتفاقية، وبصفة خاصة للقرار الذي اتخذته هذه البلدان بسحب جميع أسلحتها النووية التكتيكية والاستراتيجية، طوعاً، من أراضيها.

٤١ - وأضاف قائلاً إن بلده يؤيد أيضاً الخطوات التي اتُخذت منذ عام ١٩٩٥ لعقد معاهدات أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار في هذا الصدد إلى المبادرة التي قدمها رئيس أذربيجان في عام ١٩٩٧ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في غربي القوقاز. وقال إنه بالنظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتلك المنطقة وللتراعات التي تشهدها في الوقت الحالي فإن إنشاء منطقة متروعة السلاح فيها سيمثل معلماً هاماً في تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وينبغي لذلك أن يدعمه المجتمع الدولي.

٤٢ - وواصل حديثه قائلاً إن إزالة الأسلحة النووية بالكامل هي الضمان الحقيقي الوحيد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وأضاف أنه في الوقت نفسه ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن لإقامة نظام مُلزم قانوناً لتأكيدات أمنية سلبية. وقال إن أذربيجان ترحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس ١٩٩٨ بإنشاء لجنة مخصصة معنية بالتأكدات الأمنية السلبية. وذكر أنه ينبغي أن يسعى المؤتمر بجد من أجل زيادة عدد الدول الأعضاء فيه كي يعكس بشكل أفضل التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية. وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دوراً حيوياً في التحقق من الالتزام بأحكام معاهدة عدم الانتشار، وأنه ينبغي على الدول التي لم تعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة أن تفعل ذلك. ومن هذه الناحية، أكد

٤٥ - واستطرد قائلاً إنه بغض النظر عن هذه التطورات المبشرة بالخير فإنه لا تزال هناك شكوك إزاء مصداقية نظام عدم الانتشار النووي وذلك لأن عددا من الدول لم ينضم بعد إلى المعاهدة. وقال إن جميع دول منطقة الشرق الأوسط قد انضمت إلى المعاهدة باستثناء إسرائيل التي لم تعلن عن نيتها في الانضمام. وأضاف أنه ينبغي أن يبحث المؤتمر إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إنه ينبغي أيضا أن يناشد مقدمو مشروع "القرار المتعلق بالشرق الأوسط" إسرائيل أن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء وأن تُخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية كخطوة أولى هامة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٦ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أيضا أن يطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف في المعاهدة أن تمتنع عن تحويل، أو نقل، المعدات أو المعرفة أو الموارد أو المواد المرتبطة بأي نشاط نووي. واحتتم حديثه قائلاً إن وفده يؤيد المقترح المصري الذي يدعو إلى إنشاء نظام للرصد في منطقة الشرق الأوسط، ويأمل في أن يقر المجتمع الدولي إقرارا كاملا، مع بداية القرن الجديد، بأهمية معاهدة عدم الانتشار كأداة لإزالة الأسلحة النووية وفقا لجدول زمني محدد.

٤٧ - السيد كباغلي (الأرجنتين): قال إنه منذ إعادة الديمقراطية اتخذت الأرجنتين سلسلة من الخطوات الرامية إلى تعزيز تكاملها مع البلدان المجاورة، وتكثيف الحوار بين بلدان نصف الكرة الجنوبي، وحظر أسلحة الدمار الشامل، وفرض قيود على أنواع معينة من الأسلحة التقليدية. وأضاف أن الأرجنتين ساهمت في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين استنادا إلى القيم الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والأسواق الحرة. وذكر أن بلده بذل جهودا خاصة على الصعيد الإقليمي حيث وضع، بالتعاون مع جيرانه، إطارا للتعايش السلمي استنادا إلى مبادئ التعاون والشفافية والتكامل.

٤٨ - وواصل حديثه قائلاً إن الأرجنتين قد أكدت من جديد التزامها الثابت بأهداف المجتمع الدولي المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي وتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وذكر أن بلده قد أسهم في تحقيق هذه الأهداف بزيادة الشفافية والثقة المتبادلة والتنسيق، وهي عناصر اتسمت بها علاقته مع البرازيل في المجال النووي. وقال إن الدولتين قد أنشأتا نظاما للضمانات المتبادلة المتعلقة بمنشآتهما النووية وبما لديهما من مواد نووية، وهو ما تعززت بقبولهما لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمامهما إلى معاهدة ثلاثيوكو.

٤٩ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين قد وقعت أيضا على معاهدة عدم الانتشار التي تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وقال إن الأرجنتين ترحب بانضمام البرازيل وشيلي بعد ذلك للمعاهدة وتحت جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة إلى أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن. وأضاف أنه بالنظر إلى أهمية معاهدة عدم الانتشار ليس فقط بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين بل أيضا بالنسبة لبقاء البشرية ذاته فإن الدول عليها واجب أخلاقي بأن تلتزم بأحكام المعاهدة. وذكر أن توازن الالتزامات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا يضيء بأي حال من الأحوال شرعية على امتلاك تلك الأسلحة بشكل دائم ولا يعفي الدول الحائزة للأسلحة النووية من التزاماتها في مجال نزع السلاح. وقال إنه ينبغي أن تعجل هذه الدول بتخفيض ترساناتها النووية بغية إزالة هذه الأسلحة بالكامل في المستقبل القريب.

٥٣ - وأردف قائلاً إنه كفي يتحقق تقدّم في اتجاه إقامة عالم خال من الأسلحة النووية ووضّع المجتمع الدولي سلسلة من الصكوك واتخذ عدداً من المبادرات التي تشكّل معاً نظام عدم الانتشار النووي. وقال إن نجاح ذلك النظام يعتمد على دعم الدول جميعها له. وأضاف أنه لذلك فإن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتصديق عليها ودخولها حيز النفاذ، والبدء في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية ستمثّل تقدماً كبيراً في اتجاه إظهار التزام المجتمع الدولي بتحقيق هدف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين بجميع جوانبهما.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها أهمية بالغة بالنسبة لضمان عدم تحويل المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية إلى استخدامات أخرى. وبالإضافة إلى هذا فإن الضمانات الثنائية والإقليمية تعزّز الشفافية والثقة المتبادلة بين الدول المتجاورة. وذكر أن نظام الضمانات الثنائية الذي وُضِع من جانب الأرجنتين والبرازيل، مثلاً، هو نظام له فعالية كبيرة ويمكن اعتباره نموذجاً لمناطق العالم الأخرى. وأضاف أن قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كشرط لتقديم المواد النووية والتكنولوجيا النووية أصبحا هما العرف السائد. وأشار إلى أن نُظُم مراقبة الصادرات النووية لها دور هام في تعزيز التعاون في المجال النووي وينبغي أن يُنظر إليها لا على أنها قيود مفروضة على الحصول على التكنولوجيا النووية بطرق مشروعة بل على أنها مبادئ توجيهية لسياسات للتصدير النووي التي تتسم بالمسؤولية.

٥٥ - وواصل حديثه قائلاً إن المعاهدة لا تضع أية قيود على الاستخدام المشروع والسلمي للطاقة النووية؛ بل إنها، في الواقع، تضمن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لأطرافها

٥٠ - واستطرد قائلاً إن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية له مغزى أكبر لأن هذه الدول هي أيضاً دول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقال إنه ينبغي أن يسعى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ إلى تعزيز جوانب معينة من المعاهدة مثل أحكامها المتعلقة باتفاقات الضمانات والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وضوابط تصدير المواد والمعدات النووية. وذكر أنه ينبغي أن يجري المؤتمر أيضاً استعراضاً متممًا لتنفيذ المعاهدة وأن يحدّد الخطوات المقبلة التي يتعيّن اتخاذها وأن يدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عملية.

٥١ - وواصل حديثه قائلاً إن مسألة المحافظة على السلم والأمن الدوليين تزداد تعقيداً وينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي خطر نشوب حرب نووية وآثاره الحتمية. وقال إن الوضع الاستراتيجي الدولي قد تدهور في السنوات الأخيرة مع إجراء تجارب نووية في جنوب آسيا في عام ١٩٩٨ وعدم إحراز تقدّم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتجاه نزع السلاح. وأضاف أنه ينبغي، لذلك، أن تُبدي الوفود في مؤتمر عام ٢٠٠٠ أكبر قدر من المرونة بحيث يتمكن المؤتمر من معالجة أوجه القلق هذه بفعالية.

٥٢ - ومضى في حديثه قائلاً إنه قد لوحظ، مع ذلك، وجود اتجاه أكثر إيجابية في التخفيضات الثنائية و/أو الفردية التي أُجريت من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في ترساناتها النووية وتصديق الاتحاد الروسي مؤخرًا على معاهدة "ستارت" - ٢. وأضاف أن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى سهّل عملية إزالة الأسلحة النووية، وهي العملية التي بدأتها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأنه ينبغي أن يظل المجتمع الدولي على علم بالتدابير المؤقتة التي اعتمدت كفي تطبّق إلى حين إزالة تلك الترسانات بالكامل.

ومنطقة البحر الكاريبي“ و”جامعة الدول العربية“ و”وكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة على المواد النووية ومراقبتها“ للإدلاء ببيانات في الجلسة العامة للمؤتمر. وأضاف أنه إذا لم يكن هناك اعتراض على تلك الطلبات فسيُعتبر أن المؤتمر يرغب في توجيه دعوة إلى ”وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ و”جامعة الدول العربية“ و”وكالة البرازيلية الأرجنتينية للمحاسبة على المواد النووية ومراقبتها“ للإدلاء ببيانات في الجلسة العامة للمؤتمر.

٦١ - وقد تقرر ذلك.

٦٢ - الرئيس: قال إن اللجنة العامة قد نظرت، في الجلسة نفسها، في الاستفسار الذي قدّمته كوبا، كمراقب لدى المؤتمر، بشأن ما إذا كان يمكن لها أن تقوم بتوزيع وثائق كوثائق رسمية للمؤتمر. وأضاف أنه بالنظر إلى أن قواعد النظام الداخلي ليست واضحة من هذه الناحية، وبالنظر إلى أن عدة دول غير أعضاء في المعاهدة قد سُمح لها في مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٠ بتوزيع وثائقها كوثائق رسمية، فإن اللجنة العامة لم يكن لديها اعتراض على مواصلة هذه الممارسة. وقال إنه لذلك يعتبر أن المؤتمر يرغب في مواصلة إصدار وثائق مقدّمة من دول لها مركز المراقب كوثائق رسمية.

٦٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٠.

من خلال التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمعدات ومواد التجهيز، واستخدام المواد النووية وإنتاجها للأغراض السلمية. وأضاف أنه يجب أن تنفذ بهذه الأنشطة بطريقة متّسمة بالشفافية مع الالتزام بالأعراف الدولية المقبولة فيما يتعلق بالسلامة والحماية المادية للمواد النووية. وقال إنه من هذه الناحية لا بد من وجود تعاون في المحافل ذات الصلة وذلك من أجل تعزيز الأعراف التي تنظّم نقل النفايات الإشعاعية عن طريق البحر.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تُسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلم والأمن الدوليين كمناطق خالية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. واحتتم حديثه قائلاً إن الأرجنتين تأمل في أن تتبع مناطق أخرى، وخاصة المناطق التي يمكن أن تحدث فيها توترات، مثال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعمل على إقامة مناطق مماثلة، وهو ما يعزّز التنمية بدرجة كبيرة.

٥٧ - استأنف السيد بعلي (الجزائر) رئاسة الجلسة.

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض (تابع)

٥٨ - الرئيس: قال إن السيد كويفلر، من النمسا، قد رُشّح لمنصب النائب الثاني لرئيس لجنة وثائق التفويض وإنه، إضافة إلى ذلك، رُشّحت اليونان لتكون العضو السادس في تلك اللجنة.

٥٩ - انتُخب السيد كويفلر (النمسا) نائباً لرئيس لجنة وثائق التفويض، وانتُخبت اليونان عضواً في تلك اللجنة.

### تنظيم الأعمال

٦٠ - الرئيس: قال إن اللجنة العامة قد نظرت في طلبات مقدمة من ”وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية